

البطاقة التعريفية للمقياس

السنة: الثالثة إعلام

الطور: ليسانس

السداسي: الأول

عنوان المقياس: الحكم الراشد وأخلاقيات المهنة

اسم الأستاذ: د. زهرة جقريف

أهداف المقياس:

يهدف هذا المقياس إلى تمكين الطالب من معرفة مفهوم الحكم الراشد وأسسها وكيف تساهم أخلاقيات المهنة الصحفية في محاربة الفساد والحد منه في سبيل الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع وتحقيق الرفاهية للمواطنين في ظل الحكم الراشد.

❖ المحاضرة الأولى:

توجد ثلاث عوامل أساسية ومتكاملة في هذا المقياس وهي **الحكم الراشد** الذي يعتبر شرط تحقق التنمية والذي يقوم أساساً على **محاربة الفساد** هذا الأخير الذي يتطلب القضاء عليه احترام **أخلاقيات المهنة** بشكل عام وأخلاقيات المهنة الصحفية بشكل خاص بالنظر إلى أهمية **قطاع الإعلام** في تحقيق التنمية. وسنتطرق في هذه المحاضرة إلى **مفهوم الحكم الراشد، أسسه، آليات تحقيقه وأطرافه.**

□ **مفهوم الحكم الراشد:**

توجد عدة تعريفات لهذا المفهوم الذي يعتبر حديثاً، ولعل أبرزها تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002، والذي عرفه بأنه: "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون **رفاهية الإنسان**. ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحررياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويسعى إلى **تمثيل** كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً. وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب".

ويعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أنه: "**ممارسة السلطة** الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات. ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

ويطلق مصطلح **الحكم الراشد** عموماً على قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية، واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

□ **أسس الحكم الراشد:**

يقوم الحكم الراشد في إدارة شؤون المجتمع، وبالتالي يتطلب توفر عدة أسس ضرورية، أهمها 4 نركز عليها في هذا العنصر نظرا لأهميتها. وهي كالتالي:

- **سلطة سياسية شرعية:** إن وجود سلطة سياسية شرعية ضروري وأساسي لقيام الحكم الراشد، ويتم تحقيقها عن طريق تفعيل الديمقراطية وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.
- **نظام إعلامي مستقل:** يلعب الإعلام دورا أساسيا ومحوريا في قيام الحكم الراشد، بالنظر إلى وظيفته كوسيط بين المواطنين والسلطة. ويتمتع بحرية التعبير والرأي من خلال حرية الإطلاع والاستقصاء والتبليغ عن الفساد.
- **كفاءة الإدارة:** الإدارة المستقلة التي لا تخضع إلى أي ضغوط تعتبر من أسس قيام الحكم الراشد، بحيث يتم اختيار الموظفين فيها حسب كفاءتهم وليس عن طريق الوساطة والمحسوبية ثم يصبح هؤلاء الموظفين لا يخضعون إلا لواجباتهم الوظيفية ولا يتعرضون إلى ضغوط أو تدخلات يمكنها الإخلال بالأداء الأمثل لمهامهم الوظيفية.
- **مجتمع مدني قوي:** يتطلب قيام الحكم الراشد وجود مجتمع مدني مستقل عن السلطة ويتكون من منظمات ومجموعات ناشطة في المجال الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي على غرار الأكاديميات والجمعيات والنقابات الناشطة.

□ آليات تحقيق الحكم الراشد:

إن تحقيق الحكم الراشد يتطلب الاعتماد على مجموعة من الآليات التي تعتبر بمثابة أدوات رئيسية لقيامه. والتي نلخصها في النقاط التالية:

- **المشاركة:** ونقصد بالمشاركة هنا ضمان مساهمة المواطنين بفاعلية في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم على المستوى الوطني أو المحلي عن طريق التصويت (مثل انتخاب ممثلين لهم في المجالس المنتخبة).
- **الشفافية:** نقصد بها توفير المعلومات بصورة كافية وشاملة ومنظمة لجميع الأطراف المعنية من أفراد ومؤسسات وسهولة تبادلها مما يسمح للمواطنين والهيئات المختصة بمراقبة ومتابعة عمل الجهات المعنية سواء تعلق الأمر بالهيئات الوطنية أو المحلية.
- **المساءلة:** يقصد بها خضوع أصحاب القرار في السلطة للمساءلة باعتبارهم موظفين أمام القانون مكلفين بأداء مهام معينة ومسؤولين عن نتائج قراراتهم ومحاسبتهم في حال التقصير في أداء مهامهم.
- **المساواة:** إعطاء جميع الأفراد فرصا متكافئة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وعدم التمييز بينهم، وضمان المساواة بينهم في الحقوق والحريات وبالتالي تحقيق ما يعرف بالعدل الاجتماعي لهم.
- **حكم القانون:** إلغاء القوانين الشخصية واستبدالها بنظم عادلة تضمن حريات وحقوق الإنسان. واعتبار القانون المرجع الأول يتم تطبيقه بصورة عادلة على الحكام والمسؤولين كما يطبق على الموظفين والمواطنين.

□ **مكافحة الفساد:** يعتبر من آليات تحقيق الحكم الراشد الذي لا يمكن أن يقوم إلا عن طريق مكافحته. وذلك من خلال تفعيل الآليات السابقة على غرار الشفافية، المساءلة، المشاركة وسيادة حكم القانون.

كل هذا الآليات يجب تفعيلها من أجل تحقيق الهدف الرئيسي من الحكم الراشد والمتمثل في الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع من أجل ضمان رفاهية المواطنين.

□ **أطراف الحكم الراشد:**

نقصد بأطراف الحكم الراشد الجهات المعنية بإدارة شؤون المجتمع واستغلال موارده من أجل تحقيق رفاهيته والمكلفة والجهات المساهمة في ذلك. ويمكن تقسيمها إلى:

□ **المؤسسات الحكومية:**

تعمل المؤسسات الحكومية على تحقيق الحكم الراشد من خلال وضع الأطر القانونية والإدارية والمالية التي تسمح لجميع الهيئات داخل المجتمع بأداء وظائفها على غرار السلطات المحلية. وذلك من خلال تطبيق مبدأ **حكم القانون وضمن حرية الإعلام، وإشراك المواطنين في القرارات وتبني الشفافية ونشر المعلومات التي تسمح لهم بمراقبة المشاريع ومساءلة المسؤولين.**

□ **المؤسسات الخاصة:**

تعتبر المؤسسات الخاصة طرفا كذلك في تحقيق الحكم الراشد، (بما في ذلك المؤسسات الإعلامية) من خلال اعتمادها على **الشفافية ونشر الإحصائيات الخاصة بأنشطتها وتوفير فرص العمل للمواطنين بشكل عادل بالإضافة إلى المساهمة في التعليم والتدريب والتنمية من خلال المسؤولية الاجتماعية وأداء وظائفها بنزاهة.**

□ **المجتمع المدني:**

يعتبر المجتمع المدني من الأطراف المساهمة في تحقيق الحكم الراشد. لأن المجتمع المدني **الناشط والحيوي** يمكنه تأطير المواطنين في العمل التطوعي والجماعي وكذلك النشاط السياسي. ويحفز على **المشاركة الفعالة للمواطنين في صنع القرارات وتنفيذ المشاريع.** ومن أجل ذلك يتطلب أن يقوم عمل هيئات المجتمع المدني (**جمعيات ومنظمات ونقابات**) على **الشفافية والمساءلة وتداول السلطة** بصفقتها نموذجاً للحكم الراشد داخل المجتمع. والعكس صحيح فالمجتمع المدني الضعيف وغير النشط يعمق من مقاطعة المواطنين وعزوفهم عن المشاركة وغياب سبل المساءلة والرقابة وبالتالي ضياع حقوقهم وفتح المجال لانتشار الفساد على حساب الحكم الراشد.

إن الحكم الراشد من خلال تطبيق الآليات السابقة والتزام الأطراف الفاعلة فيه بوظائفها الحقيقية، يعمل على محاربة الفساد واستبدال الحكم الفاسد القائم على غياب العدالة القانونية والشفافية والنزاهة واستغلال المال العام للمصلحة الخاصة وهدر الموارد الاقتصادية والاجتماعية وخلق مقابل ذلك دولة مؤسسات تكون سياستها مبنية على الشفافية، المشاركة والمساءلة مما يرسخ الثقة بين المواطنين والمؤسسات وأجهزة الحكم بصفة عامة من جهة ويعمق مفهوم المسؤولية من جهة أخرى التي تجعل المسؤولين ملتزمين بإنجاز مهامهم بإخلاص.

❖ المحاضرة الثانية:

إن الحكم الراشد يقوم أساسا على **مكافحة الفساد** هذا الأخير الذي يتطلب القضاء عليه تفعيل عدة **آليات**. ومن أجل فهم ذلك يجب أولا أن نحدد **مفهوم الفساد**، ونبرز **مظاهره**، **أسباب انتشاره**، **أنواعه** وفي الأخير **آليات محاربته** والقضاء عليه في سبيل تحقيق الحكم الراشد.

□ **تعريف الفساد:**

يعرف الفساد في موسوعة العلوم الاجتماعية على أنه: "سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة". ويظهر من خلال هذا التعريف أن الفساد مرتبط أساسا بالنفوذ الذي يملكه الفرد أو بالمنصب أو الوظيفة التي يشغلها واستغلالها بشكل غير قانوني لتحقيق مصالح ومكاسب شخصية ليست من حقه وما كان ليحصل عليها لولا النفوذ الذي يتمتع به أو الوظيفة التي يشغلها.

□ **مظاهر الفساد:**

يقوم الحكم الراشد على محاربة الفساد الذي يظهر في عدة أشكال، يمكن تلخيصها وتحديدها في النقاط الرئيسية التالية:

- **الاختلاس:** يقصد به سرقة المسؤول أو الموظف للمال العام مستغلا في ذلك وظيفته ومنصبه عن طريق التزوير أو الوثائق والصفقات وميزانية المشاريع وغيرها.
- **الرشوة:** تعتبر من أبرز مظاهر الفساد، ويقصد بها المتاجرة بالوظيفة، وهي حصول موظف أو مسؤول على مقابل معين كالمال أو التجهيزات من طرف آخر من أجل القيام بعمل من مهامه الوظيفية أو الامتناع عنها. وعادة ما تكون هذه الأعمال غير قانونية.
- **التزوير:** يقصد به التغيير في المعطيات والبيانات والمستندات اللازمة للقيام بأمر غير مستحق أو الحصول على منفعة خاصة لتبدو بصورة شرعية أو وثائق أصلية. ويعتبر من أخطر مظاهر الفساد.
- **المحسوبية:** يقصد بها قيام المسؤول بشيء معين لصالح فئة على حساب أخرى، سواء كانت فردا أو جماعة دون أن يكون لهم حق في ذلك. مثل تعيين موظفين غير أكفاء في الوظائف العامة على حساب مترشحين أكفاء يستحقون المنصب أكثر.
- **الابتزاز:** يقصد به التهديد والحصول على مقابل مادي أو معنوي لإخفاء خطأ ارتكبه فرد أو مجموعة مثل التكتّم على المعلومات المتعلقة بالسرقات والاختلاسات من أجل تحقيق مصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة.
- **غسيل الأموال:** يقصد به دمج الأموال ذات المصادر غير الشرعية والقانونية في المشاريع الشرعية لكي تبدو وكأنها أموال مشروعة. يمارس غسيل الأموال عادة من قبل كبار التجار ورجال الأعمال بالتواطؤ مع كبار المسؤولين والسياسيين الفاسدين.

□ **أسباب انتشار الفساد:**

يرجع انتشار الفساد إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها ودمجها في ثلاث نقاط رئيسية بارزها، وهي:

□ **الفقر وتدني الأجور:** يعرف الفساد انتشارا واسعا في المجتمعات التي تعاني من الفقر وتدني أجور الموظفين، وذلك لرغبة الفرد في تحسين وضعه المادي من خلال الحصول على أموال بطريقة غير شرعية مثل الرشوة والمحسوبية والابتزاز.

□ **هيمنة السلطة التنفيذية على الحكم:** منح السلطة التنفيذية جميع الصلاحيات يفتح الباب أمام المسؤولين إلى ممارسة الفساد أمام ضعف السلطة التشريعية والسلطة القضائية التي يفترض أن تعمل على الحد من الفساد عن طريق العقوبات.

□ **ضعف مؤسسات الدولة:** ينتشر الفساد كلما كانت المؤسسات التابعة للدولة ضعيفة حيث يسهل فيها تجاوز القوانين واختراق النظام المعمول به سواء من قبل صغار الموظفين الذين يمكن أن يتلقوا الرشاوي مثلا أو من قبل كبار الموظفين والمسؤولين بها من خلال تحقيق مصالح شخصية مثل نهب المال العام.

□ أنواع الفساد:

□ الفساد السياسي:

إن الفساد السياسي يمارسه رجال السياسة وكبار المسؤولين في الحكم، ويقصد به غياب الديمقراطية واحتكار السلطة. ويترتب عليه استغلال الممتلكات العامة للحصول على مكاسب خاصة. وغياب حكم القانون واتخاذ قرارات سياسية مصيرية وخطيرة بشكل فردي من قبل بعض المسؤولين. ويترتب عليه مجموعة من الآثار منها إثارة الفتن والحروب الداخلية والخارجية والنزاعات وصفقات السلاح. وهو ما يؤدي إلى ضعف الدولة وتهديد سيادتها.

□ الفساد الإداري والمالي:

يقوم به الموظفون في مختلف المناصب ويقصد به مخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها. ويترتب عليه هدر المال والقدرات البشرية الموجودة في الدولة وعرقلة التنمية بها بسبب العراقيل التي يضعها الفاسدون في وجه الاستثمار من أجل الحصول على مكاسب غير شرعية وتمركز الأموال في يد عدد محدود من رجال الأعمال والشركات مقابل انتشار الفقر وغلاء تكاليف المعيشة وسط الطبقة الشعبية.

□ الفساد الاجتماعي:

ويقصد به تراجع القيم الأخلاقية والإنسانية مما يؤدي إلى الانحرافات السلوكية، ويترتب عليه انتهاك حقوق الإنسان من خلال سجن الأبرياء والمعارضين وتعذيبهم والقيام بعمليات قتل واغتيال، وغياب العدالة والمساواة بين المواطنين مما يهدد السلم الاجتماعي وغياب الثقة في نظام الحكم ومؤسسات الدولة.

□ آليات محاربة الفساد:

تتطلب محاربة الفساد تظافر جهود جميع الأطراف من خلال تفعيل آليات الحكم الراشد وبمساهمة المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والخاصة وهو الأمر الذي يلعب فيه الإعلام دورا محوريا في ذلك، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

□ تفعيل مبدأ المساءلة وأجهزة الرقابة والحد من صلاحيات المسؤولين بحيث لا تتعدى ما يحتاجه لأداء مهامه الوظيفية. وجمع وتوفير قواعد البيانات بحيث يمكن الإطلاع ووصول وسائل الإعلام إليها.

□ توعية المواطنين من أجل المشاركة الفعالة في رسم السياسات، تنفيذ الخطط وتصميم البرامج. وتطوير آليات الرقابة والمتابعة، بالإضافة إلى المشاركة في إعداد ومراجعة التشريعات التي تكافح الفساد.

□ منح كل سلطة من السلطات الثلاثة (التنفيذية، التشريعية والقضائية) الصلاحيات اللازمة لأداء واجبها على أكمل وجه. ومتابعة التقارير والبلاغات والشكاوي الخاصة بقضايا الفساد والتحقيق مع مرتكبيه.

□ الالتزام بأخلاقيات المهنة والتي تعتبر من أبرز آليات محاربة الفساد وتحقيق الحكم الراشد من خلال تحلي الموظفين في جميع القطاعات بأخلاقيات المهنة على غرار احترام السر المهني وعدم تلقي الرشاوي وأداء مهامهم بكل نزاهة.

في الأخير يظهر أن الفساد يؤدي إلى التعدي على حقوق الإنسان مثل الوصول إلى القتل والتعذيب وسجن الأبرياء نتيجة تحالف الفاسدين مع السلطة على حساب الضعفاء وبالتالي تراجع مستويات العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد والحد من المنافسة واحتكار الأسواق. وهو ما ينتج عنه تراجع في القيم الأخلاقية والإنسانية المتعلقة بالسلوكيات الفاسدة وعدم احترام أخلاقيات المهنة وبالتالي فقدان الثقة في المؤسسات. هذا الوضع يحتم علينا مكافحة الفساد.

❖ المحاضرة الثالثة:

إن تحقيق الحكم الراشد يقوم على محاربة الفساد هذا الأخير الذي يرتبط القضاء عليه أساسا بقوانين ولكن أيضا بالأخلاق وخاصة أخلاقيات المهنة بالنسبة لجميع الأطراف المرتبطة والمعنية بالحكم الراشد بما في ذلك المجتمع المدني من جهة والإعلام من جهة أخرى. وتكمن أهمية التحلي بأخلاقيات المهنة نتيجة صعوبة رقابة بعض مظاهر الفساد ومحاسبة مرتكبيها عن طريق القانون، على غرار مثلا التكتم على الاختلاس رغم وجود نص قانوني يعاقب على هذا الفعل غير أنه من الصعب كشفه والقضاء عليه ومحاربه كمظهر من مظاهر الفساد عن طريق القانون في المقابل فإن احترام الفرد لأخلاقيات مهنته يحتم عليه عدم التكتم وبالتالي القضاء عليه. وهنا تظهر أهمية الأخلاق في هذا المجال.

□ دور أخلاقيات المهنة الصحفية في محاربة الفساد:

يعتبر الإعلام من الركائز الأساسية في تحقيق الحكم الراشد لأنه السبيل الذي يدعم مبادئ هذا الأخير وآلياته من خلال تحقيق الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير من جهة وتدعيم الشفافية ومبدأ المساءلة

عن طريق ما ينقله للمواطنين من معلومات، مقالات، تحليلات، حوارات وكذلك تحقيقات صحفية وتغطيات إعلامية من مبدأ حق المواطن في الإعلام. وهذا ما يسمح للمواطنين بالتفاعل مع ما يقدمه الإعلام من خلال حملات الضغط والمساءلة والمطالبة بمحاكمة الفاسدين والرقابة على موارد المجتمع التي يمكن أن يستغلها المسؤولون في أغراض شخصية وغيرها.

في المقابل فإن فساد قطاع الإعلام يزيد من الفساد في المجتمع، ويبرز ذلك من خلال تزيف الحقائق ونشر الأكاذيب والتكتم على الفضائح والاختلاسات وتغليب الرأي العام بالتواطئ مع المسؤولين الفاسدين وغيرها. وعليه فإن احترام **أخلاقيات مهنة الإعلام** تعتبر أكثر من ضرورية في سبيل **مكافحة الفساد وتحقيق الحكم الرشيد**.

□ دور أخلاقيات المهنة الصحفية في تحقيق الحكم الرشيد:

تقوم الأخلاق في مجال **الإعلام** على **مواثيق الشرف** الخاصة بالمؤسسات الإعلامية داخليا ومواثيق شرف صادرة عن هيئات ومنظمات دولية ومحلية مفهومها العام يتلخص في: "على العاملين في مجال وسائل الإعلام والاتصال أن يلتزموا في سلوكهم تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين واتجاه جماهيرهم بمبادئ وقيم أساسية واعتبار هذا الالتزام نوعا من الواجبات الشخصية. يقوم به كل واحد منهم بصفة شخصية. وأكبر وأبرز هذه الالتزامات **"الموضوعية"** والأخلاق يجب أن تترجم في الممارسة الفعلية والميدانية".

وتنقسم أخلاقيات المهنة في مجال الإعلام إلى ثلاث مستويات وهي:

□ أخلاقيات خاصة بالصحفي:

وترتبط هذه الأخلاقيات بالصحفي كأبي فرد أو موظف في أي قطاع، وتشمل عادة السلوكيات الأساسية لكل صاحب وظيفة، على غرار عدم تلقي الرشاوي، عدم الابتزاز، عدم إفشاء السر المهني، وغيرها. وهناك أخلاقيات مهنية خاصة تتمثل في مبادئ وسلوكيات وضعتها النقابات وجمعيات الناشرين، على غرار احترام حق المواطن في الإعلام واستقلالية الهيئات الإعلامية وتقديم المعلومات مجانا لأن بيعها يصبح فسادا. وعدم تأثير المصلحة الشخصية على السلوك المهني من خلال التكتم على نشر وقائع تهم الجمهور أو نشر وقائع كاذبة وغير صحيحة لتغليب الرأي العام.

□ أخلاقيات تضعها المؤسسة الإعلامية:

وهي عبارة عن مجموعة أخلاقيات محددة تقوم كل مؤسسة إعلامية بوضعها وتلزم العاملين فيها باحترامها، في شكل **ميثاق الشرف للمؤسسة**. وتبلور عادة مواثيق الشرف المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للإعلاميين. ومن الأمثل على ذلك أن تضع مؤسسة ميثاق شرف تمنع فيه الصحفيين فيها من تلقي أي هدايا أو خدمات من المسؤولين الحكوميين أو تمنع المراسلين من الاستفادة من الخدمات التي يقدمها المسؤولون في الإدارة المحلية لهم. وتشتمل هذه الأخلاقيات كذلك على **علاقة الصحفيين مع بعض من خلال الاحترام المتبادل بينهم**. وذلك علاقتهم بالمكلفين **بالعلاقات العامة**.

وهنا تفرض المؤسسة وضع مصالح الجمهور في الاعتبار على حساب علاقاتهم الشخصية، والتحقق من صحة المعلومات والالتزام بالحقيقة وعدم تجاهل الحقائق وتغطية الحوادث بإنصاف وعدل وصدق.

وعدم نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة عمداً أو بسبب قلة الاهتمام والاكتراث. بالإضافة إلى الاهتمام المناسب بالتحقق من المعلومات قبل نشرها وإلا فإن الصحفي يصبح طرفاً في الفساد ويؤثر على سمعة المؤسسة التي تفقد ثقة الجمهور فيها.

□ أخلاقيات الاتصال في المجتمع:

وهي أخلاقيات تتعلق بالاتصال في المجتمع ككل ويتضمن الحدود التي يضعها الناس في كل مجتمع على أنواع النشاط الإنساني والتي تنبغي على وسائل الإعلام احترامها ولا يجب تجاوزها مثل الإساءة إلى الأديان وغيرها. وتحتم الأخلاقيات التي يكون متعارف عليها دولياً على المؤسسات الإعلامية التحلي بها على غرار الإمتثال للمبادئ العامة والأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة حرية التعبير والرأي والصحافة، التي تجسد بالتالي حق كل فرد في الحصول على المعلومات، ولو كان ذلك على حساب التمويل سواء الحكومي أو من القطاع الخاص عن طريق الإشهار. وإنشاء قنوات تسمح بتدفق المعلومات والبيانات.

إن التحلي بأخلاقيات المهنة تجعل الإعلام يلعب دوراً بارزاً في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على تصميم برامج توعوية في مختلف وسائل الإعلام، لا سيما الإذاعة والتلفزيون ومواقع التواصل الإجتماعي تهدف إلى الحد من الفساد والتعريف بمخاطره وآثاره. وتنفيذ حملات ضغط للتأثير في قضايا محددة ومحاكمة المتورطين في الفساد ومحاسبتهم، بالإضافة إلى حملات تعديل أو إقرار قوانين معينة على غرار قانون المالية الذي يثير سنوياً جدلاً واسعاً. والمساهمة الفعالة في تحقيق الحكم الرشيد.